

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: 2.9% نمو الاقتصادات العربية في 2017

- تحليل إخباري: الإرث الاقتصادي الذي سيواجه "دونالد ترامب"

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرة على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

دراسة: صناعة البتروكيماويات العالمية ستفقد 201 مليار دولار بحلول عام 2020

موقع أرقام

تخطط صناعة البتروكيماويات العالمية لإنفاق حوالي 201.3 مليار دولار بحلول عام 2020، ضمن استثماراتها في عدد من المشاريع المستقبلية، بحسب ما أظهرته دراسة حديثة. وأشارت الدراسة الصادرة عن شركة "بي إم أي" للأبحاث، والتي تتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها، إلى أنه من المتوقع أن ينضم حوالي 700 مشروع جديد إلى صناعة البتروكيماويات العالمية في غضون السنوات الخمس المقبلة. وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة والصين وروسيا هي الدول الثلاث الأولى من حيث قيمة النفقات الرأسمالية على تلك المشاريع. وتتوقع الدراسة أن تشهد القدرة الإنتاجية لصناعة البتروكيماويات نمواً كبيراً خلال السنوات الخمس المقبلة، لترتفع من 1457 مليون طن متري سنوياً خلال عام 2015 إلى 1735 مليون طن متري بحلول عام 2020.

البنك الدولي يتوقع انتعاش معدل نمو الاقتصاد العالمي لـ 2.7% رغم ضعف الاستثمار

موقع اليوم السابع

قال البنك الدولي إنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي بخطى طفيفة إلى 2.7% في عام 2017، بعد تسجيله أدنى مستوى له بعد الأزمة العام الماضي، وذلك مع انحسار موعقات النشاط في مُصدّري السلع الأولية من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، واستمرار قوة الطلب المحلي بين مستوردي السلع الأولية من بلدان الأسواق الصاعدة وغيرها من البلدان النامية. وأضاف البنك الدولي في تقريره عن الآفاق الاقتصادية العالمية، إن التوقعات تشير إلى أن النمو في البلدان المتقدمة سيرتفع تدريجياً إلى 1.8% في 2017. وقد تساعد برامج التحفيز المالي في بلدان العالم الرئيسية - لاسيما في الولايات المتحدة - على تحقيق نمو محلي وعالمي أسرع مما كان متوقعا، لكن تدابير الحماية التجارية المتزايدة قد تكون لها آثار سلبية. ومن المرتقب أن ينعش مُعدّل النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مجتمعة إلى 4.2% هذا العام من 3.4% في العام الذي انقضى لتوه مع ارتفاع أسعار السلع الأولية بصورة طفيفة. وقال البنك "مع ذلك، فإن حالة عدم اليقين تشوب آفاق المستقبل فيما يتصل باتجاه السياسات في بلدان العالم الرئيسية. وإذا استمرت هذه الحالة فترة طويلة، فإنها قد تُطيل أمد النمو البطيء للاستثمار الذي تشهده البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل". وقال جيم يونج كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، "بعد سنوات من النمو العالمي المُخَيّب للأمل، من الأمور المشجعة أن نلمح في الأفق بوادر تحسّن الآفاق الاقتصادية. وحن الوقت الآن لاغتنام هذا الزخم، وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وفي البشر، فهذا أمر ضروري لتسريع خطى النمو الاقتصادي المستدام الذي يشمل الجميع بثماره من أجل إنهاء الفقر المدقع".

الاكتشافات النفطية الجديدة تتراجع إلى أدنى مستوى في 65 عاماً

موقع أرقام

تراجعت الاكتشافات من الاحتياطيات النفطية الجديدة إلى أدنى مستوياتها منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك على خلفية الهبوط الحاد في الذي نفقات الاستكشاف والتنقيب الخاصة بالشركات النفطية على مدار العامين الماضيين. وأظهرت بيانات "وود ماكينزي" أن شركات النفط اكتشفت حوالي 3.7 مليار برميل من النفط التقليدي خلال عام 2016، بانخفاض قدره 14% مقارنة بعام 2015، وهو ما يقل عن عشر المتوسط السنوي منذ عام 1950. ومن جانبه أوضح " اندرو لاثام" نائب رئيس الشركة، أن هذا التراجع يأتي على خلفية تراجع إنفاق الشركات النفطية على أنشطة التنقيب من 100 مليار دولار في 2014 إلى حوالي 40 مليار دولار العام الماضي. وأشارت أيضاً بيانات "وود ماكينزي" إلى تراجع عدد الآبار الجديدة إلى 431 بئراً خلال عام 2016، وهو ما يمثل حوالي ثلث أعدادها قبل عامين. وطبقاً لتقديرات "ماكينزي" فإن استمرار هذا المعدل الهزيل من الاكتشافات قد يكون له تأثيراً سلبياً على مستقبل الإمدادات العالمية من النفط في غضون 5 إلى 10 سنوات، متوقعة بأن يشهد المعروض العالمي نقصاً يقدر بنحو 4.5 مليون برميل/يومياً بحلول عام 2035.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ترامب وخروج بريطانيا يهددان نمو الاقتصاد العالمي

موقع صحيفة المال

قال تقرير حديث نشرته صحيفة جارديان للبنك الدولي، إن عام 2016 هو الأضعف في معدلات نمو الاقتصاد العالمي منذ عام 2008 وحتى الآن، نتيجة لحالة عدم التيقن السياسية، في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووصول الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وقال التقرير إن الاقتصاد العالمي فشل في تحقيق معدلات النمو المتوقعة منذ عام 2011، مشيراً إلى أن المعدل بلغ في 2015، 2.7% مدفوعاً بنمو الاقتصاد الأمريكي فيما تراجع إلى 2.3% في العام الماضي. وحذر البنك من أن التخفيضات الضريبية التي وعد بها ترامب فضلاً عن سياساته التجارية المنتظرة سيؤدي في الأرجح إلى تراجع معدلات النمو، كما أن الخروج الصعب لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيبطئ من قاطرة نمو الاقتصاد العالمي الذي يشهد تحديات كبيرة. وتوقع البنك أن يؤدي رفع أسعار البترول إلى خروج 3 دول من الركود وهي روسيا ونيجيريا والبرازيل إلا أنه لم يذكر تأثيره على الدول المستهلكة.

الصين تتعهد باحتواء ديون الشركات المتفاقمة

موقع أرقام

تعهدت الصين باحتواء مستويات ديون الشركات المرتفعة وخفض الطاقة الإنتاجية الزائدة بأعمال الفحم والصلب، تزامناً مع محاولات بكين للحفاظ على معدلات نمو قوية وأكثر توازناً وتجنب فقاعات الأصول المزعومة للاستقرار. وقال رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، إن من المرجح نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 6.7% خلال العام الماضي، لكنه سيواجه تزايداً في حالة عدم اليقين خلال العام الجديد. ويتربص المستثمرون حول العالم عن كثب ما إذا كان القادة الصينيون سيقبلون بمعدلات نمو أقل هذا العام، في ظل قلق من المخاطر التي تواجه البلاد جراء تقادم الديون بفعل إجراءات التحفيز المدفوعة بضغط سياسية لتحقيق أهداف النمو. وأضاف "شو شاي شي" أن الصين لن تسمح لديون الشركات غير المالية بتجاوز المستويات الحالية، وأنها ستكثف الجهود المبذولة لتشجيع الشركات على إعادة هيكلة ديونها. ويأتي ذلك بعدما ارتفعت ديون الشركات الصينية إلى 169% من الناتج المحلي الإجمالي.

تيريزا ماي: نسعى وراء أفضل اتفاق ممكن للوصول إلى السوق المشتركة

موقع أرقام

قالت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" إن بلادها تسعى للخروج نهائياً من الاتحاد الأوروبي في حين لا تزال تسعى للتفاوض على أفضل طريقة ممكنة للوصول إلى السوق المشتركة. وأضافت "ماي" خلال حوارها مع "سكاى نيوز": "كثيراً ما يتحدث الناس عن الطريقة التي سنغادر بها الاتحاد الأوروبي، لكننا لا نزال نرغب في الحفاظ على جزء من عضويتنا، نحن مغادرون لكننا نريد أفضل اتفاق فيما يتعلق بالعلاقات التجارية. وأكدت "ماي" أن المملكة المتحدة ستعمل على السيطرة على حدودها بمجرد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

الأرجنتين والسعودية و4 دول تطرح السندات بالسوق الدولية

موقع اليوم السابع

قال باتريك إستيريو لاس، رئيس قسم الأبحاث بشركة إمسو لإدارة الأصول في نيويورك، لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية إنه من المتوقع أن يشهد الشهر الجاري موجة إصدارات من السندات الدولية لكل من البرازيل وهندوراس ونيجيريا ومصر والمملكة العربية السعودية والفلبين. وذكرت "فاينانشيال تايمز" في تقرير لها، أن الأرجنتين تعزم إصدار سندات دولية بقيمة 10 مليارات دولار، فيما تتسابق مجموعة من الأسواق الناشئة لجمع التمويل للحد من المخاطر الناجمة عن حالة عدم اليقين بشأن اتجاه السياسة الأمريكية بعد أداء دونالد ترامب اليمين الدستورية رئيساً للبلاد في 20 يناير. وأضافت الصحيفة أن انتخاب ترامب في نوفمبر الماضي تسبب في موجة بيع شديدة في الأسواق الناشئة، نتيجة تأثر نفسية المستثمرين بخطط ترامب لحماية المنتجات المحلية بزيادة الجمارك على البضائع المستوردة، كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار وزيادة عائدات السندات قللت من إقبال المستثمرين على الأسواق الناشئة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

"جولدمان ساكس": الدولار سيبلغ نقطة التعادل مع اليورو هذا العام

موقع أرقام

يتجه الدولار لبلوغ نقطة التعادل مقابل اليورو خلال العام الجاري مدفوعاً بتباين مسارات أسعار الفائدة، وفقاً لكبير الاقتصاديين بـ"جولدمان ساكس". وقال "جان هاتسياس" لـ"سي إن بي سي" الاثنين، إن توقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي ثلاث مرات خلال عام 2017، تسرع وتيرة بلوغ نقطة التعادل. واستطرد "هاتسياس" أن الدافع الأساسي ليس القيمة وإنما الفروق في أسعار الفائدة، وفي حال صحت تكهنات رفع مجلس الاحتياطي الفائدة الأمريكية بوتيرة أسرع من توقعات السوق فسيكون ذلك مؤشر مهم للمتابعة. ويرى "جولدمان ساكس" أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيمضي قدماً لرفع أسعار الفائدة خلال يونيو وسبتمبر وديسمبر من هذا العام، وهو ما يعتبره أكثر من توقعات السوق التي تشير إلى رفع الفائدة مرتين فقط خلال العام الجاري. ويأتي ذلك تزامناً مع احتمالات ضعيفة برفع أسعار الفائدة مبكراً هذا العام في مارس القادم.

التأثير على مصر:

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخراً تشير إلى تصاعد في وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالمياً، إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة ما بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وعلى مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدتها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيف حجم العجز وستكون كفيلة أيضاً بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي استراتيجي، وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حالياً، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وادخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات، وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعيد أساس اقتصادي لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: 2.9% نمو الاقتصادات العربية في 2017

صحيفة الاتحاد الإماراتية

رجحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أن يشهد الاقتصاد العربي عام 2017 تحسناً نسبياً طفيفاً في متوسط معدل النمو ليبلغ 2.9% ليرتفع معه الناتج العربي إلى نحو 2.7 تريليون دولار، وبالتالي يرتقي متوسط دخل المواطن العربي إلى 7750 دولاراً سنوياً مع ارتفاع معدلات التضخم إلى 5.9% واستمرار نمو عدد سكان المنطقة إلى 372 مليون نسمة.

وذكرت المؤسسة في تقرير ضمن نشرتها الفصلية الأخيرة لعام 2016 أنه ومنذ بداية الألفية الثالثة تشهد الاقتصادات العربية تقلبات عديدة أثرت على مؤشرات الأداء التنموي وعلى مجمل التوازنات الكلية بشكل متباين من بلد لآخر من ناحية حدة تلك التقلبات والآثار المترتبة عليها، موضحةً أن المخاطر المحيطة بالأفاق الاقتصادية في المنطقة زادت، وذلك نتيجة الأحداث السياسية الداخلية والتأثيرات الخارجية الناجمة عن المتغيرات في الاقتصاد العالمي، خصوصاً تقلبات الاقتصاد الصيني وتدايعات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتغيير التوجهات السياسية للولايات المتحدة في عهد الرئيس الجمهوري الجديد.

وأشار التقرير المستند إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي وجهات أخرى إلى أنه رغم وجود قدر كبير من عدم اليقين بسبب المسار المستقبلي لأسعار النفط وأفاق النمو في الأسواق الصاعدة عموماً والصين على وجه الخصوص، فإنه من المرجح أيضاً أن يشهد عام 2017 تحسناً نسبياً في أداء الموازين الداخلية والخارجية، حيث توقع التقرير تراجع العجز في مجموع صافي الموازنات الحكومية للدول العربية ليلبلغ 200 مليار دولار، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري ليلبلغ 104 مليارات دولار، ولكن مع ارتفاع مرجح للمديونية العربية الخارجية إلى نحو 1140 مليار دولار، كنتيجة لتحويل بعض الدول إلى الاقتراض الخارجي وإصدار سندات دين في الأسواق العالمية.

وعلى صعيد التجارة يرصد التقرير مؤشرات على تحسن صادرات السلع والخدمات نتيجة الارتفاع النسبي لأسعار النفط لتتجاوز بقليل حاجز التريليون دولار، لكن مع تراجع الاحتياطيات الدولية بمقدار 112 ملياراً لتبلغ تريليون دولار، تكفي لتغطية نحو 12.3 شهر من واردات السلع والخدمات العربية، نتيجة إقدام بعض الحكومات على السحب منها لتمويل جزء من العجز في الموازنات الحكومية.

وأضاف التقرير أنه من الطبيعي أن تتأثر حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في المنطقة هي الأخرى، حيث ارتفع صافي الحساب الرأسمالي المجمع لموازين مدفوعات الدول العربية من 4.5 مليارات دولار عام 2013 إلى 22.2 مليار دولار عام 2015 وفي المقابل كشف التقرير عن محافظة الدول المانحة على مساعداتها الإنمائية ومعوناتها الرسمية لعدد من دول المنطقة لتستقر حول 22 مليار دولار لعام 2014 وليتجاوز إجمالي المساعدات التي تلقتها دول المنطقة منذ عام 2000 حتى عام 2014 أكثر من 213 مليار دولار.

ويرى التقرير أن المعطيات الحاكمة للوضع الاقتصادي العربي في المستقبل تؤكد أن اقتصاد المنطقة في معظمه لا يزال مرهوناً بالتطورات في أسعار وإنتاج وتصدير النفط الذي لا يزال يمثل 85% من صادرات المنطقة وأكثر من 60% من الإيرادات الحكومية، وما يزيد على 35% من الناتج.

وشدد التقرير على أنه ومع استمرار وتزايد التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة وما يرافقها من عدم يقين ومخاطر تبرز أهمية تحرك حكومات المنطقة لمحاولة تحييد الآثار السلبية المحتملة لمثل تلك المتغيرات على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام كخطوة أولى وضرورية على طريق تعزيز جاذبية دول المنطقة كوجهة عالمية للاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية في السلع والخدمات، وبما يؤدي في النهاية إلى دعم خطط وبرايمج الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة التي باتت ضرورة حتمية وغاية شعبية لتحسين مستويات المعيشة لسكان المنطقة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

ما زال الطلب المحلي هو المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر منذ سنوات طويلة وفقا لتقرير وزارة التخطيط، وهو وإن كان يتماشى مع الاتجاه العالمي الذي بدأت دول مثل الصين والولايات المتحدة نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن الوضع المصري يعكس طبيعة مختلفة تماما اقتصاديا؛ فمعدل الاستهلاك قد تجاوز 94% خلال الربع الثالث من العام المالي 2016/2015 و95% خلال التسعة أشهر الأولى من العام ذاته وهو ما أدى إلى زيادة الفجوة الادخارية إلى 11.2% في الربع الثالث حيث بلغ معدل الادخار 5.8% فقط مقابل 17% معدل الاستثمار، ويستدعي هذا الوضع توجهها استراتيجيا لتقليل الاعتماد على الاستهلاك كمحفز شبه كلي للنمو والاعتماد على محركات أخرى للنمو مثل الاستثمار والصادرات كمحفزات.

ويستلزم علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري حاليا إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلية اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى. وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان مع إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

إلا أنه يجب إدراك أن النمو المحدود لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: الإرث الاقتصادي الذي سيواجه "دونالد ترامب"

موقع أرقام

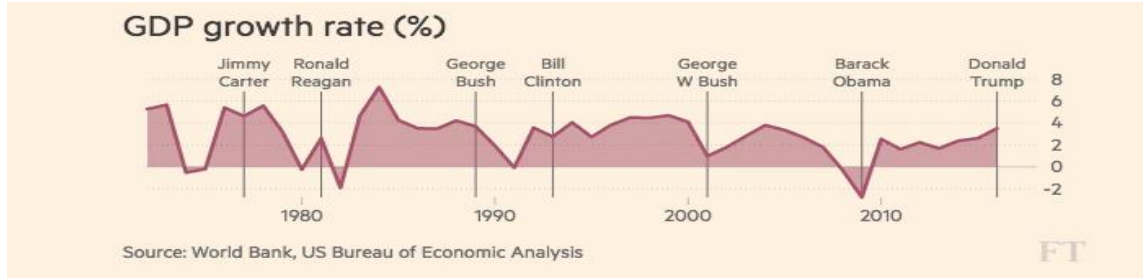
من المنتظر دخول الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" البيت الأبيض في يناير الحالي، بينما أعلن مؤخراً عن تحقيق نمو اقتصادي فصلي هو الأكبر في عامين خلال الربع الثالث حيث بلغت نسبته 3.5%.

وتظهر البيانات الاقتصادية الأخيرة اختلافاً كبيراً عن نظيرتها عندما تولى الرئيس الحالي "باراك أوباما" السلطة عام 2009 حيث كان الاقتصاد الأمريكي يخسر حينها 800 ألف وظيفة شهرياً، ولكنه تعافى بشكل كبير من هذه الأزمة، كما سجلت مؤشرات الأسهم ارتفاعات قياسية تزامناً مع انتعاش سوق الإسكان.

يأتي ذلك بالتزامن مع انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوى في تسع سنوات، ونشرت "فاينانشيال تايمز" تقريراً يعرض سبعة رسوم بيانية للإرث الاقتصادي الذي سيواجهه الرئيس الأمريكي المنتخب "ترامب".

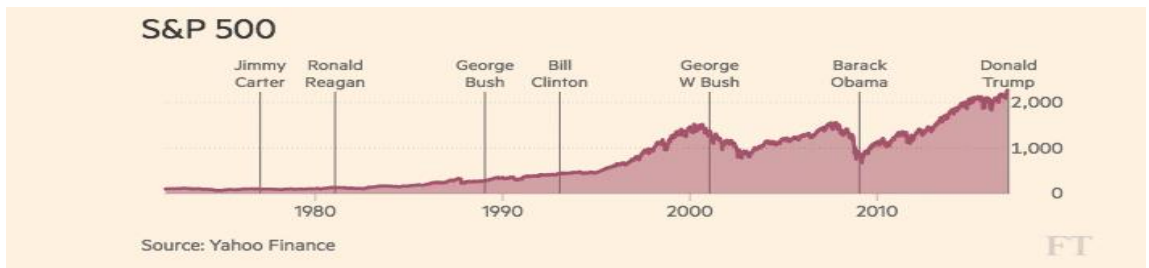
النمو الاقتصادي

في التاريخ الحديث، دخل الرئيسان الأسبقان "جيمي كارتر" و"جورج بوش الأب" البيت الأبيض والنمو الاقتصادي الأمريكي عند مستويات مرتفعة. أظهرت بيانات النمو الاقتصادي في الربع الثالث نمواً فاق التوقعات وهو الأكبر على أساس فصلي في عامين، وبالتالي، سينضم "ترامب" إلى "كارتر" و"بوش الأب" في بدء تولي الرئاسة باقتصاد متعافٍ.



سوق الأسهم

بعد تعافيه من الأزمة المالية العالمية عام 2008، اتجه سوق الأسهم الأمريكي نحو ارتفاعات قياسية بداية من عام 2013. سجلت المؤشرات الأمريكية مستويات قياسية عقب الإعلان عن فوز "ترامب" بالرئاسة مدعومةً بتعهداته التي قطعها على نفسه خلال الحملة الانتخابية بخفض الضرائب على الشركات وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. رغم ذلك، هناك بعض المقترحات الأخرى التي تُوِرَق المستثمرين مثل فرض تعريفات جمركية على الواردات المكسيكية والصينية.

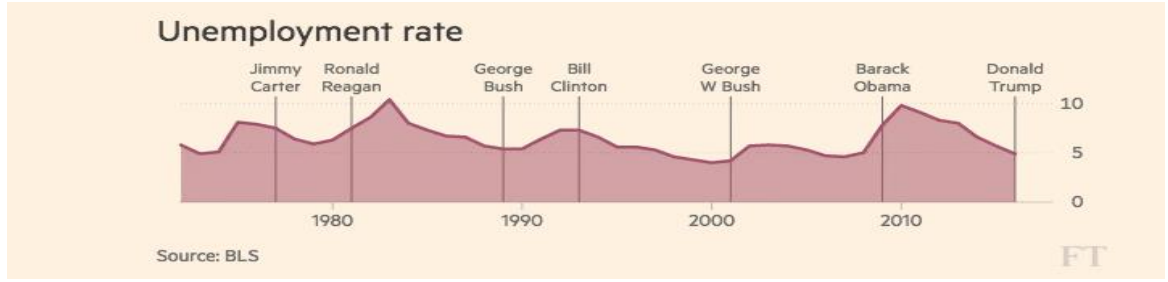


معدل البطالة

انخفض معدل البطالة إلى 4.6% في أمريكا، والذي يشابه "ترامب" في تولي رئاسة البلاد وفي مواجهته معدلات بطالة أقل هو "جورج دبليو بوش". قفز معدل البطالة إلى 10% في أكتوبر عام 2009 بعد أن دخل "أوباما" البيت الأبيض، وسبقه فقط "رونالد ريجان" الذي انخفضت البطالة في عهده من 10.8% عام 1982 إلى 5.3% في 1988.

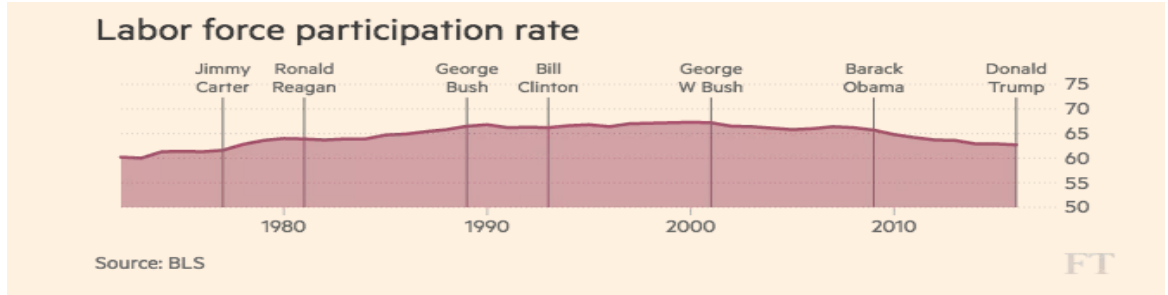
تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجاري للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



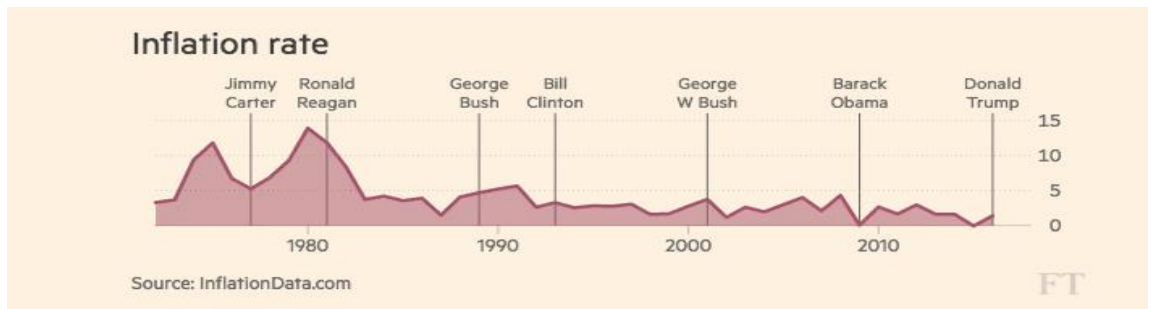
معدل مشاركة القوى العاملة

لا يزال خصوم "أوباما" يقولون إنه رغم انخفاض معدل البطالة، فإن مشاركة القوى العاملة لا تزال منخفضة وأقل من مستوياتها في منتصف تسعينيات القرن الماضي. خرج العديد من الموظفين من سوق العمل خلال الأزمة المالية العالمية، واليوم، من الصعب معرفة كم عدد من سيدخلون مجدداً للمشاركة في سوق العمل في ظل انتعاش معدلات المواليد، والتي فرضت على بعض الأسر البقاء في المنازل لرعايتهم.



معدل التضخم

يستهدف الاحتياطي الفيدرالي معدلاً للتضخم عند 2% سنوياً بالتزامن مع استقرار الأسعار وارتفاع وتيرة التوظيف، ومع اقتراب التضخم من المستهدف، قرر الفيدرالي رفع الفائدة في ديسمبر/كانون الأول مع توقعات برفعها 3 مرات عام 2017. يتوقع "إيه بي إن أمرو" بنك أن ترفع الفائدة في الولايات المتحدة 4 مرات وليس 3 مرات فقط العام القادم.



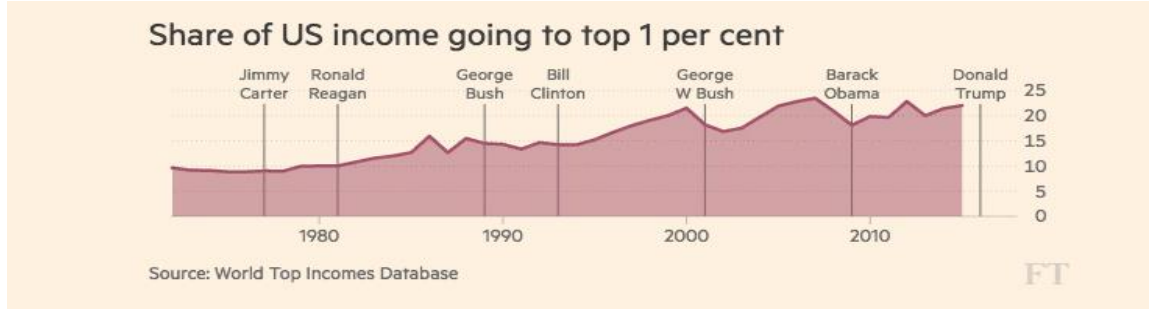
عدم المساواة

رغم ما سبق، ليس الطريق ممهداً بالكامل أمام "ترامب" حيث إن عدم المساواة لا يزال عند مستويات هي الأعلى في عشر سنوات كما أن عجز الموازنة الفيدرالية لا يزال أكبر من ذي قبل. ارتفعت مستويات عدم المساواة في أمريكا إلى أعلى مستوياتها منذ عشرينيات القرن الماضي قبل الركود الكبير نظراً لأن كبار أثرياء البلاد يأخذون النصيب الأكبر من الدخل.

تنبيه هام:

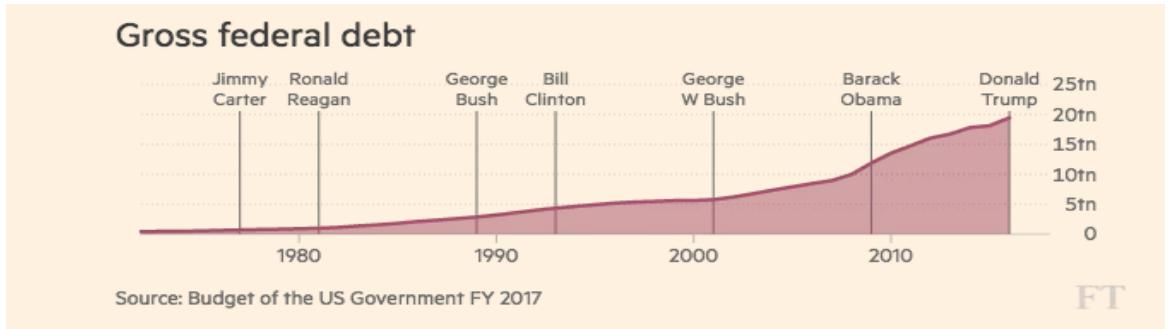
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أظهرت دراسات أن زيادة عدم المساواة يؤدي إلى حالات من الاستقطاب السياسي وتدني التعافي الاقتصادي وانخفاض مشاركة الطبقة الوسطى وتعليم أقل. سيكون من الصعب مجابهة عدم المساواة، ولكن في ظل السياسات المقترحة من جانب "ترامب"، فإن المشكلة ربما تتفاقم خاصة إذا جرى تفعيل خفض ضريبي على الشركات، وهو ما يعني أن الأثرياء سيكونون أكثر ثراءً.



الدين العام

يواجه "ترامب" مشكلة كبيرة تتمثل في الدين العام الذي يقف عند أعلى مستوياته على الإطلاق عند ما يزيد على 19 تريليون دولار، ويتزامن ذلك مع تعهدات الرئيس المنتخب بزيادة الإنفاق على البنية التحتية بما يقدر بـ550 مليار دولار ودعم الصناعات الدفاعية. ربما يؤدي الإنفاق الحكومي الإضافي بالتزامن مع تراجع الإيرادات من خطط خفض الضريبي إلى ارتفاع الدين الفيدرالي العام بحوالي 7.2 تريليون دولار على مدار العشر سنوات المقبلة. ليست هذه المشكلات فحسب، بل هناك أيضاً ركود النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة وتراجع أعداد الوظائف بالقطاع الصناعي بالتزامن مع ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى في 14 عاماً والذي سينعكس سلباً على الصادرات.



التأثير على مصر:

إن السياسة الاقتصادية المصرية بحاجة إلى إعادة توازن عاجل في ظل "ثالوث المخاطر" الذي يواجهها حالياً متمثلاً في ارتفاع الديون وتدني نمو الإنتاجية وتناقص الأدوات المتاحة لدى البنك المركزي، فهناك ثمة تطورات تبعث على القلق هي بمنزلة "ثالوث مخاطر" تستحق المراقبة. تتركز المخاطر القائمة في ان نمو الإنتاجية متدن على غير المعتاد مما يلقي بظلاله على تحسن مستويات المعيشة في المستقبل، وارتفاع مستويات الديون المحلية والخارجية بشكل تاريخي مما يزيد المخاطر على الاستقرار المالي، كما أن مجال المناورة على صعيد السياسة النقدية ضيق بشكل ملحوظ. من هذا المنطلق، لم يعد بوسع الاقتصاد المصري التعويل على نموذج النمو الحالي الذي وصل به إلى المفترق الحالي، لذا توجد حاجة ملحة إلى إعادة موازنة السياسة الاقتصادية للانتقال إلى نمو أكثر قوة وتوازناً واستدامة، فهناك ضرورة إلى التخلي عن نموذج النمو الذي أصابنا بتلك المعضلة، كما لا بد من التخفيف عن كاهل السياسة النقدية التي ظلت مثقلة بالأعباء لفترة طويلة. ويستدعي ذلك تعديلات جوهرية في توجهات السياسة المالية والنقدية على حد سواء. وإعادة تصميم السياسة المالية للتأقلم مع دورات الازدهار والكساد على نحو أكثر منهجية، وأن تراقب السياسة النقدية تلك الدورات من زاوية المخاطر الشاملة للمحافظة على توازن الشق المالي من الاقتصاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات ومحت خسائرها الأسبوعية، مع تراجع قيمة الين أمام الدولار ورغم توقعات ضعيفة إزاء التضخم بأسعار المستهلكين.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.8% إلى 19287 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.6% إلى 1544 نقطة. وكشف مسح للبنك المركزي الياباني عن بلوغ توقعات التضخم أدنى مستوياتها منذ أربع سنوات، بعدما أكد 64.7% فقط ممن شملهم المسح أن أسعار المستهلكين في طريقها للارتفاع خلال السنوات المقبلة، وهو أدنى مستوى منذ الربع الأخير من عام 2012. وانخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات، للجلسة الرابعة على التوالي، وهي أطول سلسلة خسائر منذ أكتوبر، عقب صدور بيانات اقتصادية ضعيفة.

وفي نهاية الجلسة، انخفض مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.2% إلى 3112 نقطة، مسجلاً أطول سلسلة خسائر يومية منذ أكتوبر. وانخفضت الصادرات الصينية المقيمة باليوان بنسبة 2% خلال عام 2016 مقارنة بانخفاض بلغ 1.8% خلال 2015، فيما ارتفعت الواردات بنسبة 0.6% بعدما انخفضت بنسبة 13.2% خلال 2015. وأشارت البيانات الرسمية الصادرة إلى انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة 9.1% إلى 3.35 تريليون يوان (486.1 مليار دولار).

كما استقرت غالبية مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة متخلية عن المكاسب المسجلة في بداية الجلسة عقب بيانات اقتصادية إيجابية، وحقق "نازداك" سادس إغلاق قياسي في السبع جلسات الماضية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي خمس نقاط إلى 19885.7 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (+ 4 نقاط) إلى 2274 نقطة، في حين ارتفع "نازداك" (+ 26.6 نقطة) إلى 5574 نقطة محققاً إغلاقاً قياسياً جديداً.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.4%، كما سجل "S&P" خسائر بنسبة 0.1%، بينما حقق "نازداك" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.1%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.9% أو 3.43 نقطة إلى 366 نقطة. وارتفع مؤشر "فوتسي" البريطاني (+ 45 نقطة) إلى 7338 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 58.5 نقطة) إلى 4922.5 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (108 نقطة) إلى 11629 نقطة.

و من ناحية أخرى، انخفضت العقود الأجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة 0.3% أو 3.60 دولار إلى 1196.20 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب هذا الأسبوع بحوالي 1.9%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.2% أو 64 سنتاً ليغلق عند 52.37 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي 3%، بينما تراجع خام "برنت" القياسي بنسبة 1% أو 56 سنتاً وأغلق عند 55.45 دولار للبرميل مسجلاً خسائر أسبوعية بحوالي 2.9%.

وبالنسبة للبيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأمريكيين بنسبة 0.3% خلال ديسمبر، كما ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.6% خلال الشهر نفسه، بينما تراجع مؤشر "ميتشيجان/رويترز" لثقة المستهلك إلى 98.1 نقطة خلال الشهر الجاري.

وسوف تشهد الولايات المتحدة يوم الاثنين المقبل الموافق السادس عشر من يناير عطلة رسمية حيث ستعلق بورصة الأسهم والسندات للاحتفال بعيد "مارتن لوثر كينج الابن" على أن تعاود العمل في اليوم التالي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

استمرت أسواق المال العالمية في الارتفاع حيث استفادت من تراجع أسعار العملات العالمية أمام الدولار ويرى محللون أن أسواق الأسهم تمكنت من استيعاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة وبدء ولاية ترامب، وأنها تتطلع للمستقبل بأفاق جيدة مدعومة بخطط الولايات المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

على جانب آخر ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية للأسبوع الثاني على التوالي وأغلق المؤشر الرئيسي "إيجي أكس 30" على ارتفاع أسبوعي، بنسبة 3.12% تمثل 399.58 نقطة، عند مستوى 13223.9 نقطة.

وصعد "إيجي أكس 70" بنسبة 1.9% عند مستوى 473.1 نقطة، خلال الأسبوع، وارتفع "إيجي أكس 100" بنسبة 3.71% عند مستوى 1154.37 نقطة، وبالمثل صعد "إيجي أكس 50" بنسبة 2.43% عند مستوى 2040.77 نقطة.

وارتفع رأس المال السوقي بنحو 14.9 مليار جنيه خلال الأسبوع ليغلق عند مستوى 629.7 مليار جنيه، مقارنة مع الإغلاق السابق.

نؤكد على أن البورصة المصرية في أمس الحاجة لتنويع المنتجات والأوراق المالية الجديدة، لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها واجتذاب سيولة ومستثمرين جدد. ولكن من المهم اختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيق أكبر نجاح منها، والتي ستمثل بطبيعة الحال رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية. وفي المحصلة، فإن الأداء العام للبورصة يواجه العديد من التحديات للوصول إلى الاستقرار والنمو ضمن مبررات مالية واقتصادية مباشرة، في حين لم تصل البورصة بعد لدرجة من الانسجام مع المعطيات المالية والاقتصادية في ظل غياب الاستثمار المؤسسي المبني على قيم وأهداف مالية وتنموية.

كما نرى ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك باتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.